الاغتصاب الصهيوني: أي العمال، والفلاحين، وعموم الكادحين، وقطاعات واسعة من البرجوازية. والصيغة السياسية والتنظيمية لمثل هذه الوحدة هي جبهة سياسية عريضة تضم كافة القوى، والاحزاب، والمنظمات، والتيارات، والشخصيات، المناهضة للاغتصاب الصهيوني. وبهذا المعنى، فان منظمة التحرير الفلسطينية تشكل مثل هذه الجبهة»(٤١).

هنا، لنا ملاحظة نسجلها بصدد هذا التوصيف، هي اغفال التقرير تحديد من هو المقصود بـ «قطاعات واسعة من البرجوازية الفلسطينية». وليس توقفنا عند هذا الاغفال الا لكي نشير الى واحدة من الاشكالات الاساسية التي تكتنف التحليل عموماً بشأن الغموض والالتباس الذي يظل يرافق الدور الذي تلعبه «البرجوازية الفلسطينية». وهذا الالتباس سوف يشكل ـ كما سنرى ـ السمة البارزة في التوصيف الذي يسمح، بمرونة اعتباطية، في اصدار الاحكام السياسية التقريرية، حول دور البرجوازية الفلسطينية، حسب الرغبة الذاتية، دون ان يكون ثمة تطابق حقيقي بين هذه الاحكام وما يبررها في الواقع(٤٢). اما بشأن «معضلة الوحدة الوطنية»، واسباب تعثرها، ومن ثم الانقسامات في منظمة التحرير الفلسطينية، فان التقرير يشدد على ان التفسير الوحيد لهذه المسألة يكمن في «طبيعة القيادة المتحكمة بأوضاع المنظمة»(٤٣)؛ فـ «البرجوازية، بحكم بنيتها الايديولوجية، والطبقية، لا تستطيع ان تترك عملية الحشد والتعبئة والتوحد تأخذ مجراها الطبيعي، لان التعبئة الجادّة لطاقات الجماهير تهدد خطها السياسي الذي تريده ان يبقى مفتوحاً للمساومة والحلول الوسط؛ كما ان عملية التوحيد تهدد تفردها بالقيادة»(٤٤).

وحسب هذا التحليل، فان علينا ان نلحظ ثلاثة عوائق تقوم «البرجوازية الفلسطينية» بوضعها على طريق الوحدة: الاول بنيوي موضوعي، يتعلق بالبنية الطبقية لهذه البرجوازية التي تخشى من عملية التوحيد والتعبئة. الثاني سياسي، ويكمن في الخط السياسي الذي تتبناه هذه البرجوازية والتي تريد له، بصورة قبلية، ان يبقى مفتوحاً للمساومة والحلول الوسط. اما العائق الثالث والاخير، فهو تنظيمي؛ اذ ان الوحدة من شأنها ان تهدد تفرّد هذه البرجوازية بالقيادة.

والواقع، ان التقرير لا يتضمن اي تبرير لتفسير هذه الاحكام الثلاثة. فلا احد في امكانه ان يعرف لماذا تتناقض عملية التوحيد مع البنية الطبقية لهذه «البرجوازية»، طالما ان دور هذه الاخيرة، وبنيتها، أي موقعها التاريخي، مجهول تماماً. لكن لا بأس من السؤال: هل التجربة الفلسطينية دلت على ذلك ؟ وكيف ؟ أم ان المصالح الطبقية لهذه «البرجوازية»، بغض النظر عن هويتها، تجعلها هكذا معادية للوحدة ؟ وكيف يتم ذلك ؟ ليس ثمة تفسير سوى النزعة الاعتباطية في اعادة بناء الواقع، من اجل اضفاء العصمة على القول الايديولوجي، دون ملاحظة ابسط التناقضات المنطقية بين الحكم الذي يصدره والواقع ذاته. فاذا سلمنا، جدلاً، بصحة هذا التأويل الذي يذهب الى ان قيادة م.ت.ف. تعبر عن «الطبقة البرجوازية»، فان المنطق يقول انه، بغض النظر عن طبيعة البنية الطبقية لهذه القيادة، فان من مصلحتها القصوى، باعتبارها تقود حركة تحررية ذات منحى استقلالي، ان تكون الاحرص على الوحدة، وذلك من اجل اضفاء المشروعية على تمثيلها لمجموع فئات الشعب الذي تقوده. فكيف بالاحرى اذا كانت مثل هذه القيادة، تخوض صراعاً في مثل الظروف التي عرفتها الثورة الفلسطينية، حيث تضطر القيادة الى خوض صراع، على مختلف الشدة، من اجل تأكيد استقلاليتها في القرار السياسي، وحقها في تمثيل شعبها ؟

أما بالنسبة الى تفنيد العاملين الآخرين، فينبغي قبل التطرق اليهما، ان ننظر، اولاً، الى الاسباب المباشرة لتعثر الوحدة، كما يحددها التقرير، حيث يعتبر «ان اصرار البرجوازية على الهيمنة، والتسلط، والانفراد بالقرار، وخوفها من انعكاس نمو القوى الديمقراطية الثورية على حجم تواجدها في مؤسسات